

أثر بعض المحددات الداخلية على الربحية المصرفية

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005 – 2017)

م.م. ايه سعدون عربي، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق

مخلص

هدف البحث الى التعرف على تأثير بعض المحددات الداخلية في الربحية المصرفية، وتبرز أهمية البحث من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في التنمية الاقتصادية، وإن طبيعة الأداء لهذا النظام تؤثر إيجاباً أو سلباً على الادخار والاستثمار فإن زيادة ربحية المصارف التجارية تبعث الاطمئنان لدى زبائن ومستثمري المصرف التجاري، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي تخدم الباحثين والمحللين وكذلك المستثمرين من خلال تزويدهم بالمعلومات التي توفرها نتائج البحث. وتتمثل مشكلة البحث الى أن المصارف التجارية تواجه تحديات كبيرة لتعظيم ربحيتها والمتمثلة ببعض المحددات. واستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها تؤثر المحددات تأثيراً معنوياً موجباً في الربحية المصرفية. وتم استخدام نسبة العائد على حق الملكية لقياس الربحية المصرفية واستخدام معدلات النمو لقياس المتغيرات المستقلة للبيانات التاريخية للمصارف عينة البحث والمكونة من (11) مصرفاً للفترة (2005 – 2017). وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام نموذج Panel Data للتعرف على علاقة التأثير بين متغيرات البحث وفق برنامج EViews 10، وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير معنوي طردي بين المتغيرات المستقلة للبحث والمتمثلة بـ (حجم الائتمان النقدي، حجم الودائع، وحجم المصرف) وبين المتغير المعتمد (الربحية المصرفية). وقدم البحث مجموعة من المقترحات أهمها ضرورة قيام المصارف التجارية بتحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المودعة لديها عن طريق توظيف الودائع في مجالات توفر لها معدلات فائدة أكبر من معدلات الفائدة المدفوعة للمودعين.

الكلمات الدالة: حجم الائتمان النقدي، حجم الودائع، حجم المصرف، الربحية المصرفية، نموذج Panel Data.

1. المقدمة

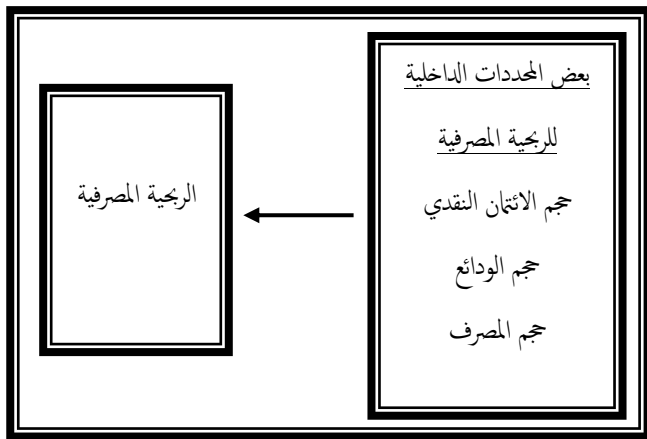
مستمر، ومن أجل استدامة هذه العملية يجب أن تحقق المصارف التجارية أرباحاً منها. وإن تحقيق مستويات عالية من الربحية يكون سبباً لتحقيق مركزاً تنافسياً جيداً للمصرف التجاري واستقراره. وتواجه المصارف التجارية في طريقها الى تحقيق هدفها المتمثل بتعظيم الربحية عدداً من المحددات التي لها تأثيراً واضحاً على مؤشرات الربحية في المصارف، وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع فقد تناول البحث محددات الربحية المصرفية.

يعد موضوع الربحية من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، لأن أحد أهم مؤشرات نجاح عمل المصرف التجاري لما تبثه من ثقة للمتعاملين مع المصرف التجاري بشكل الخاص ومع النظام المصرفي بشكل عام، من زبائن ومستثمرين ومساهمين. هذا وضافةً الى أهمية المصارف التجارية في إعادة توزيع الموارد المالية في الاقتصاد من خلال قبول الودائع من المودعين وتوجيه أموال هذه الودائع الى المستثمرين في كافة القطاعات الاقتصادية وبشكل

1.2. مشكلة البحث: يعتبر هدف تعظيم الربحية من الأهداف الرئيسية

للمصارف التجارية والتي تسعى اليها دائماً، ولكن تواجه المصارف التجارية

2. المحور الأول: منهجية البحث



المصدر: إعداد الباحثة.

الشكل (1) نموذج البحث الافتراضي

5.2. فرضيات البحث: استكمالاً لمتطلبات البحث تمت صياغة مجموعة من

الفرضيات المنبثقة من نموذج البحث، وهي كما يأتي:

الفرضية الرئيسية: يؤثر اجمالي المحددات الداخلية المصرفية تأثيراً معنوياً

وموجباً في الربحية المصرفية، وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. يؤثر حجم الائتمان النقدي تأثيراً معنوياً وموجباً في الربحية

المصرفية.

ب. يؤثر حجم الودائع تأثيراً معنوياً وموجباً في الربحية المصرفية.

ت. يؤثر حجم المصرف تأثيراً معنوياً وموجباً في الربحية المصرفية.

3. المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

1.3. مفهوم الربحية المصرفية يعرف الربح من المفهوم الاقتصادي بأنه مقدار

التغير في قيمة صافي موجودات المصرف خلال فترة زمنية معينة، حيث يمثل

الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل المصرف خلال فترة زمنية محددة

والمصروفات التي تحملها المصرف خلال هذه الفترة (Jeter and

Chaney, 2012: 46).

أما من الناحية المحاسبية فيمثل الربح الزيادة في الإيرادات الكلية على

التكاليف الكلية خلال فترة زمنية محددة (الزبيدي، 2000: 9).

وتعرف الربحية المصرفية بأنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف

والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية أما من

تحيديات كثيرة متمثلة ببعض المؤثرات والعوامل التي تؤثر بشكل كبير في

الربحية، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل يوجد تأثير لبعض المحددات الداخلية في ربحية المصارف التجارية؟

2.2. أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من الدور الهام الذي يلعبه النظام

المصرفي في التنمية الاقتصادية، وإن طبيعة الأداء لهذا النظام تؤثر إيجاباً أو

سلباً على الادخار والاستثمار فإن زيادة ربحية المصارف التجارية تبعث

الاطمئنان لدى زبائن ومستثمري المصرف التجاري، بالإضافة إلى تقديم

مجموعة من المقترحات التي تخدم الباحثين والمحللين وكذلك المستثمرين من

خلال تزويدهم بالمعلومات التي توفرها نتائج البحث.

3.2. أهداف البحث: تمثل الهدف الرئيسي للبحث التعرف على درجة تأثير

محددات الربحية في الربحية المصرفية. والأهداف الفرعية الآتية:

أ. التعرف على العوامل المحددة لربحية المصارف التجارية وتقديم

إطار نظري لكل منهم.

ب. تحديد درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل على ربحية

المصارف التجارية.

ت. تقديم استنتاجات ومقترحات متعلقة بمحددات الربحية في

المصارف التجارية والمحافظة عليها وتحسين طريقة التعامل معها..

4.2. نموذج البحث الافتراضي: جرى صياغة نموذج البحث الافتراضي

على وفق ما جاء من مسح للنتائج الفكرية للأدبيات ذات العلاقة بموضوع

الدراسة. وبعد المراجعة للبحوث والدراسات الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع،

جرى تطوير النموذج الافتراضي ليعكس أبعاد ومتغيرات الظاهرة المبحوثة

متمثلة بإشكالية البحث ومنطلقاتها الفلسفية والعملية التي نصت على بعض

المحددات الداخلية للربحية المصرفية. ويوضح الشكل (1) النموذج الاراضي

للبحث.

تطويرها بما يؤدي الى زيادتها وكذلك البحث عن مصادر التكاليف والعمل على تخفيضها (عبد السلام، 2013: 116).

2.3. أهمية الربحية المصرفية

يمكن تلخيص أهمية الربحية للمصارف التجارية كالآتي (حمد وناجي، 2017: 410):

1. الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة (مخاطر الائتمان، ومخاطر التصفية الإجبارية، ومخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة وغيرها) التي يتعرض لها المصرف حتى يتمكن من البقاء في سوق العمل.
2. الأرباح ضرورية للملاك، حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المصارف.
3. الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال في المستقبل وذلك على ثلاثة أوجه:
 - أ. إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي (الرسملة).
 - ب. تشجيع اصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.
 - ت. زيادة ثقة المساهمين في المصرف من خلال إعطائهم عائداً مقبولاً على رأس مالهم.
4. تمثل الأرباح مقياساً لأداء الإدارة حيث تقيس الجهود التي بذلت.
5. تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة اصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.
6. تعطي الأرباح مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

3.3. وسائل تعظيم الربحية

هناك طرق عديدة لتحسين ربحية المصارف منها (حسين، 1996: 56-57):

خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها (عقل، 1999: 42).

بينما عرفها كل من (منذر وآخرون، 2014: 332-333) بأنها المؤشر الكاشف لجودة ادارة المصرف والمركز التنافسي له في الاسواق المصرفية، وهي توفر للمصرف وعاء ضد المشاكل القصيرة الاجل.

تعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما (عقل، 1999: 42):

1. قرار الاستثمار: هي مجموعة القرارات التي تتعلق بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها بغرض الحصول على موجوداتها بأنواعها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الامثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف انواع الموجودات بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي الى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي الى عدم انتهاز الفرص لأجل تمكن المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.
2. قرار التمويل: هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول من خلالها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، وحقوق المساهمين، وديون، بشكل يتيح لأصحاب المشروع القدرة على الحصول علي أكبر عوائد ممكنة. ويمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الأرباح ستؤدي في النهاية الى تآكل حقوق المساهمين وبالتالي الى التصفية.

وأن زيادة أرباح المصرف تعتمد على زيادة عوائده أو تخفيض تكاليفه أو كليهما، وبالتالي على ادارة المصرف البحث عن مصادر العوائد وتعمل على

يقيس هذا المؤشر مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، لذلك يطلق على هذا المؤشر معدل العائد على الاستثمار، ويتم احتسابه كالآتي (الزبيدي، 2000: 9):

معدل العائد على الموجودات =

(صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الموجودات) x 100

3. معدل العائد على الودائع: Return on Deposits (RoD)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، ويتم احتساب هذا المؤشر كالآتي (الزبيدي، 2000: 9):

معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل / مجموع الودائع) x 100

5.3 محددات الربحية المصرفية

تتأثر ربحية المصارف بعوامل عديدة، منها خارجية (خارج سيطرة الإدارة)، وداخلية (تحت سيطرة الإدارة) (Gul, et al, 2011: 61)، وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم فيها من جهة، وأن جميع المصارف تتعرض لها في الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات تؤثر إيجابياً على الربحية، من خلال دراسة أهم المحددات الداخلية للربحية المصرفية وكالاتي (الساعدي، 2015: 361):

1.5.3 حجم الائتمان النقدي

يعبر الائتمان عن الثقة التي يوليها المصرف لشخص سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، وذلك عندما يضع المصرف تحت تصرف الزبون مبلغاً من النقود لاستخدامه في غرض معين ولمدة معينة متفق عليها من قبل الطرفين، وبقي الزبون بالتزاماته المتمثلة بالمبلغ النقدي مضافاً إليه عائد مادي متفق عليه متمثل بالفوائد عند انتهاء هذه المدة (عبد الحميد، 2007: 144).

1. البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها المصرف في أنشطة وقطاعات جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لزيائن جدد أو خدمات جديدة للزيائن الحاليين للمصرف.

2. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية والتي تسمح القوانين والتشريعات المصرفية بزيادتها، حيث من المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين المصارف، إلا أن بعض المصارف تلجأ إلى هذا المدخل من أجل زيادة إيراداتها، ولاسيما أن أسعار الفائدة مثلاً لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف الزبون والظروف السائدة.

3. الاستغلال الأمثل لموجودات وأموال المصرف، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، وزيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الموجودات المتوفرة أفضل استخدام.

4. الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإفقاد دون رقابة.

4.3 مقاييس الربحية المصرفية:

هناك عدة مقاييس للربحية المصرفية أهمها:

1. معدل العائد على حق الملكية: Return on Equity (RoE)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتوقع من استثمار أموال المالكين، حيث أن ارتفاع معدل العائد على حق الملكية يدل على الأداء الكفوء لإدارة المصرف، وتقاس الربحية من خلال المعادلة الآتية (Hempel & Simonson, 1999: 63):

معدل العائد على حق الملكية =

(صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية) x 100

2. معدل العائد على الموجودات: Return on Assets (RoA)

تاجر آخر بتاريخ محدد. ويقوم المصرف بخصم هذه الورقة التجارية لحاملها مقابل عمولة تمكنه من الحصول على قيمتها قبل موعد استحقاقها ويقوم المصرف بعدها بمطالبة المدين بقيمتها عند موعد الاستحقاق (الزبيدي، 2002: 104).

2.5.3. الودائع:

تمثل الودائع بأنواعها جزءاً كبيراً من موارد المصرف التجاري، فهي تشكل الموارد التي من خلالها تمارس المصارف نشاطها وما رأس المال إلا سند لهذه الموارد (القذافي، 2012: 115).

وتعرف الوديعة بأنها المال الذي يوضع عند المصرف لأجل الحفظ وتعرف كذلك بأنها عقد يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء ثم رده بعينه في الموعد المتفق عليه الى صاحبه " المودع " والوديعة لا تنقل ملكية الشيء وانما تنقل حيازته الى الشخص المودع لديه لمدة معينة ومن ثم تعاد بعينها (النجفي، 1982: 40). وعرفها (لطرش، 2001: 25) على انها كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في المصارف بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل، على سبيل الحفظ أو التوظيف وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحياناً أشكالاً أخرى. ولقد عرف قانون المصارف العراقي الوديعة بأنها مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل ام لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها الى حساب اخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة اما عند الطلب او في وقت او ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او يتفق عليها نيابة عنها (قانون المصارف العراقي، 2004).

أهمية الودائع المصرفية:

يمكن تلخيص أهمية الودائع المصرفية كالآتي:

أ. زيادة انتاجية المجتمع عن طريق تعبئة المدخرات وتوجيهها الى قنوات استثمارية منتجة مما يؤدي الى زيادة التراكمات الرأسمالية على مستوى الاقتصاد ككل، وكذلك فإن الودائع توفر عائداً للمودع يتناسب مع طول اجل الوديعة فضلاً عن حفظ الاموال بأمان (كوين، 1999: 6).

كما وعرفه كل من (الجزراوي والنعمي، 2010: 5) بأنه التزام جهة ما لجهة أخرى بالإقراض، وذلك عندما يقوم الدائن بمنح المدين مهلة محددة من الوقت يلتزم المدين بدفع قيمة الدين عند انتهائها.

ويعتبر الائتمان النقدي الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف التجارية، ويحتل الأهمية الأكبر من قبل إدارة الائتمان في المصارف التجارية كونه الأكثر ربحية. ويتمثل بقيام المصرف التجاري بإقراض الزبائن بمبالغ نقدية مباشرة لتمويل عمليات متفق عليها في عقد الائتمان (الزبيدي، 2002: 98).

انواع الائتمان النقدي:

هناك ثلاث أنواع للائتمان النقدي يمكن تلخيصها كالآتي:

أ. الحساب الجاري المدين: ويعرف ايضاً بـ (السحب على المكشوف) ويمثل اتفاقاً بين المصرف والزبون فيه يقوم المصرف بوضع ائتمان نقدي بشكل تسهيلات تحت تصرف الزبون حيث يسمح له بالسحب منه الى سقف معين متفق عليه وخلال فترة الائتمان (الزبيدي، 2002: 99).

وعرفت الباحثة الحساب الجاري المدين بأنه أحد انواع التسهيلات المصرفية المقدمة الى بعض الزبائن وتمثل بالساح لهم بسحب مبالغ أكبر من رصيدهم الجاري في المصرف وذلك ضمن حدود معينة ومدة زمنية متفق عليهم مسبقاً.

ب. القروض والسلف: يعرف القرض المصرفي بأنه خدمة مقدمة للزبائن (أفراد ومؤسسات) يتم بموجبها تزويدهم بالأموال اللازمة مقابل فائدة متفق عليها، بشرط أن يتعهد الزبون بسداد هذه الأموال بالإضافة الى الفوائد المترتبة عليها دفعة واحدة أو بشكل اقساط في تواريخ محددة مسبقاً كذلك يقوم الزبون بتقديم ضمانات تضمن للمصرف استرداد أمواله إذا ما توقف عن السداد (الحسني والدوري، 2000: 123). أما السلف فعادةً ما يقدمها المصرف الى المؤسسات التجارية والصناعية لمقابلة احتياجاتها قصيرة الأجل.

ت. الكمبيالات المحصورة: هي أحد اشكال الائتمان النقدي قصير الأجل، استخدامه شائع نظراً لشيوع استخدام الكمبيالات في المعاملات التجارية. فالكمبيالة هي ورقة تجارية يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين الى

هي اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، مع وجود الحق للزبون في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه (هندي: 1996، 147)، ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الايداع والسحب بموجبها (اللوزي واخرون، 1997: 134).

ت. الودائع الثابتة:

وتمثل النسبة الأكبر من موارد المصارف التجارية وتمثل بالإيداعات الثابتة التي يتقدم بها الزبائن والهيئات المختلفة وتكون على نوعين (شرف وابو عراج، 1994: 184):

- الودائع لأجل: لا يلتزم المصرف التجاري بدفعها الا في الموعد المحدد للوديعة، اي بعد انقضاء مدة معينة متفق عليها مسبقاً من قبل صاحب الوديعة والمصرف، ولهذا فتتسم هذه الودائع بالاستقرار وهذا ما يعطي الحرية للمصرف في اقراضها او استثمارها وجني قدر أكبر من العائد إذا ما قورنت مع الودائع الجارية الامر الذي يجعل المصارف التجارية تدفع معدل اعلى من الفوائد عليها بهدف تشجيع الزبائن على الايداع وجذب أكبر عدد ممكن.

- الودائع بإخطار: تشترك مع الودائع لأجل في وجود قيد معين على السحب منها ولكن قيد أخف نسبياً، وتمثل في ضرورة اخطار المصرف قبل السحب بمدة معينة الامر الذي يجعل قابلية السحب منها اعلى نسبياً وبذلك يحتفظ المصرف بقدر أكبر من السيولة لمواجهة السحب عليها، وهذا يتيح للمصرف حرية اقل لتوظيفها، وبالتالي تكون اسعار الفائدة المحسوبة عليها اقل بالمقارنة مع الودائع لأجل.

3.5.3 حجم المصرف:

يعد زيادة حجم المشروعات وتركز الإنتاج من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، ولم يخرج النشاط المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي فيتميز النشاط المصرفي خاصة بالنسبة للمصارف الكبرى بمميزات مهمة لا يمكن تحقيقها بالنسبة للمصارف ذات الحجم الصغير

ب. تمثل وسيلة للحد من الضغوط التضخمية المرافقة لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك لان الودائع تمثل حجب جزءا من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك (العزاوي، 1997: 22).

ت. ان المصارف بقبولها للودائع تؤدي خدمة للاقتصاد الوطني كونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بأقل المخاطر، وتشجع على الادخار الذي يمثل ركنا اساسيا في عملية التوازن الاقتصادي، والاستثمار النقدي (هندي، 1996: 144).

ث. تبرز اهمية الودائع في الاقتصاد القومي للدول النفطية حيث تمثل هذه الودائع المصرفية نسبة كبيرة جدا من موارد المصارف التجارية وغالبا ما تكون هذه الودائع بدون فائدة أو بفائدة رمزية، والملاحظ نمو النشاط النقدي فضلا عن الفائض الحكومي في هذه الدول بصورة كبيرة وبدلا من توجيه هذه الاموال في النشاط الاستثماري والاجتماعي متوسط وطويل الاجل نرى استخدامهما في خدمة النشاط التجاري قصير الاجل (هندي، 1996: 144).

انواع الودائع المصرفية:

يمكن تصنيف الودائع المصرفية كالآتي:

أ. ودائع الحسابات الجارية:

وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف، ويكون للمودع الحق في سحبه في اي وقت يشاء ودون الحاجة اخطار المصرف مسبقاً، كما انها لا تدر أي عائد على مالكة ذلك لأنه يمكن سحبها بدون اشعار مسبق اي بمجرد تقديم الطلب لذا تنصف هذه الودائع بعدم الاستقرار وتقوم المصارف بالاحتفاظ بجزء منها لأجل مقابلة طلبات السحب المفاجئ عليها وتستثمر الباقي في أنشطة مختلفة حسب طبيعة الودائع التي لديها وسلوك الزبائن في السحب والإيداع (هندي، 2000: 47).

ب. ودائع التوفير:

وبالتالي إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم المصرف والربحية. (حشيش، 2004: 184).

4. المحور الثالث: الجانب العملي للبحث

1.4. الجانب التحليلي للبحث

1.1.4. تحليل حجم الائتمان النقدي: تم تخصيص هذه الفقرة لتحليل

حجم الائتمان النقدي باستخدام المعادلة الآتية:

معدل نمو الائتمان النقدي = السنة الحالية - السنة السابقة / السنة

السابقة x 100

وطبقت المعادلة المذكورة على بيانات عدد من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والتي مثلت عينة الدراسة وللفترة (2005-2017)، حيث تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (1) والتي أشارت إلى أن معدل نمو الائتمان النقدي للمصارف المبحوثة ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي قد بلغت (66.32%) وكانت نتائج التفصيلية للتحليل كما يلي:

أ- التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (1)

إلى أن أعلى نسبة لمعدل نمو الائتمان النقدي التي بلغ فيها المعدل أعلى من المتوسط العام كانت للأعوام (2009)، (2005)، (2011)، (2010)، (2008)، (2016) بمعدل نمو (174.35%)، (170.77%)، (102.40%)، (91.28%)، (89.47%)، (84.56%)، (71.58%)، حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ أن هذه

النسب عالية بالمقارنة مع المتوسط العام لمعدل النمو خاصة في عام (2009) الذي حقق فيه أعلى نسبة لزيادة منح الائتمان النقدي، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الزيادة إلى ارتفاع معدلات نمو الودائع ورأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة في تلك السنوات. والتي تعتبر من المصادر الرئيسية لمنح الائتمان النقدي، وبملاحظة السنوات الأخرى بالأخص عام (2016) بالرغم من انخفاض معدلات نمو الودائع ورأس المال، لكن المصارف قاموا بمنح الائتمان النقدي سعياً وراء تحقيق ربحية

(الدليمي، 1998: 76)، ومن هذه المميزات سهولة تجميع الأموال، نظراً لما يترتب على ضخامة حجم المصرف من خلق الثقة في نفوس الزبائن وزيادة مقدرتها على توفير التسهيلات الملائمة لهم وللمشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة، التي لا يمكن أن تجد ما تحتاجه من الائتمان إلا عند المصارف الكبيرة وبخاصة إذا تدخل المشرع بوضع قيود كمية على الائتمان الذي تقدمه المصارف كأن يكون حجم الائتمان الذي يستطيع أن يحصل عليه الزبون الواحد يمثل نسبة معينة من رأس مال المصرف مقدم الائتمان (حشيش، 2004: 184) ويقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، حيث أن هذا المعدل يمتاز بكونه كبيراً في المصارف الصغيرة عند مقارنتها بالمصارف الكبيرة، لكن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة وبالتالي زيادة العائد على حقوق الملكية. كذلك فإن زيادة حجم الموجودات في المصارف التجارية يزيد من قابليتها على الاستثمار وبالتالي زيادة قدرتها على تحقيق عوائد. أما إذا تم قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) نجد أن المصارف ذات حقوق ملكية أكبر تكون قادرة على الاستثمار أكبر بسبب زيادة الأموال المتاحة لديها، وإيضاً فعند زيادة حقوق الملكية تزداد ثقة الجمهور بالمصرف التجاري، مما ينعكس إيجاباً على حجم الودائع لديها وزيادة عوائد المصرف (ابو زعيتر، 2006: 98).

إن زيادة حجم المصرف يؤدي إلى تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية، المتمثلة في انخفاض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة وذلك لأن المصارف الكبيرة ذات الفروع لا تحتاج لنفس الخليط من المهارات المتخصصة لوضع سياساتها الاستثمارية والإقراضية، إذ يمكن الاستفادة من خدمات المركز الرئيسي، أي أن الوفورات الاقتصادية في تكلفة الخدمات المصرفية يمكن أن تتحقق بزيادة حجم المصرف مما يؤدي ذلك إلى معدلات ربحية عالية

للاستثمار)، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) وبمعدل نمو
(118.42%)، (110.37%)، (108.09%)، (71.20%)،
(69.69%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ويعزو سبب ارتفاع الائتمان
النقدي لهذه المصارف إلى زيادة القدرة المالية لديهم أو قيام تلك المصارف
باتباع سياسية توسعية للائتمان.

- انخفاض معدل نمو الائتمان النقدي لباقي مصارف العينة عن المتوسط العام
لمعدل نمو الائتمان النقدي وهي كل من (مصرف دار السلام للاستثمار)،
(مصرف الخليج التجاري)، (مصرف بابل)، (مصرف الاستثمار العراقي)
(مصرف سومر التجاري)، (مصرف الاستثمار العراقي) وبمعدل نمو
(65.53%)، (44.60%)، (44.56%)، (37.86%)، (35.17%)
)، (24.01%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ مصرف بغداد
حقق أقل نسبة لمعدل نمو الائتمان النقدي وبمعدل (24.01%) ويعود سبب
في ذلك عدم وجود مصدر كافٍ لتمويل الائتمان النقدي كالودائع و راس
المال، وكذلك الحال للمصارف الأخرى ويمكن ان نرجع سبب ذلك إلى قيام
المصرف بالاستثمار في الاستثمارات الأخرى غير الائتمان النقدي او اتباع
سياسة متحفظة في منح الائتمان. علماً أن تم استخراج هذه النسب وفق
المعادلة الآتية: (السنة الحالية – السنة السابقة) / السنة السابقة X 100

عالية، ولكن بسبب الاوضاع غير المستقرة التي مر بها البلد في تلك السنة
لم تتمكن المصارف من الحصول على مصادر التمويل اللازم من الزبائن
لاستثمارها في الائتمان بذلك لم يتمكن المصرف من تحقيق ربحية مناسبة.
أما السنوات المبحوثة التي بلغ فيها المتوسط الحسابي للزيادة في الائتمان
النقدي بنسبة أدنى من المتوسط العام تمثلت في الأعوام (2013)،
(2012)، (2014)، (2006)، (2017)، (2007)، (2015) وبمعدل نمو
(64.22%)، (59.44%)، (30.77%)، (12.12%)، (8.08%)،
(5.76%)، (7.92%) وحسب الترتيب التنازلي للنسب. حيث
نلاحظ في عام (2015) حققت نمو الائتمان النقدي نسب سالبة يشير
هذه النسب إلى أن خلال هذه السنوات شهدت نقصاً في الائتمان النقدي
الممنوح من قبل المصارف، ويمكن أن نرجع سبب ذلك إلى قيام المصارف
باتباع سياسية انكماشية للائتمان لأسباب الحرب التي مر بها البلد.

ب- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل للائتمان النقدي
والمذكورة في الجدول (1) على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة
الحالات التالية:

- ارتفاع معدل نمو الائتمان النقدي لعدد من المصارف عن المتوسط العام
لهذه النسبة، وهي كل من (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف الائتمان
العراقي)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف الشرق الاوسط العراقي

الجدول (1)

معدل نمو الائتمان النقدي للمصارف عينة البحث للمدة (2005 – 2017)

المصرف	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري	المتوسط
السنوات	2005	2006	2007									
2005	-27.65	-17.89	-15.19	-46.48	-22.69	-0.51	-20.89	0.89	19.76	201.53	-27.65	170.77
2006	-17.89	-15.03	-9.66	101.58	-15.78	31.66	-29.11	12.79	-3.33	-10.09	88.15	12.12
2007	-15.19	-17.89	-15.03	-46.48	-22.69	-0.51	-20.89	0.89	19.76	201.53	-27.65	170.77

89.47	34.60	41.26	-55.31	487.82	-18.48	-45.82	-73.22	45.34	625.02	-46.38	-10.61	2008
174.35	72.40	180.44	55.70	176.89	67.86	-19.72	130.39	77.62	795.81	94.75	285.76	2009
91.28	25.39	4.70	102.91	104.60	127.40	36.08	18.06	99.06	138.73	223.55	123.56	2010
102.40	91.06	53.61	148.18	9.35	-17.16	75.58	629.84	39.52	9.44	53.22	33.74	2011
59.24	144.56	-1.13	-23.29	10.41	-1.59	-46.30	452.79	33.95	35.06	43.16	3.98	2012
64.22	33.70	41.21	255.58	-0.63	48.69	172.87	7.41	68.30	38.83	35.21	5.30	2013
30.77	0.53	35.63	-8.22	-7.76	4.44	330.30	3.70	42.30	-20.14	-32.23	-10.06	2014
-17.92	7.90	-18.71	-16.29	-28.95	3.94	-13.45	-1.07	11.22	-24.51	-25.22	-92.02	2015
71.58	-7.50	-7.07	-5.51	26.62	-18.01	304.50	-99.52	-32.25	-15.91	-16.44	658.47	2016
8.08	-28.96	-12.24	7.32	-75.66	-25.36	7.32	185.09	7.76	20.69	14.81	-11.84	2017
66.32	44.60	37.86	44.56	69.69	35.17	65.53	110.37	108.09	118.42	24.01	71.20	المتوسط

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2017 وكما في الملحق (1).

2.1.4. تحليل حجم الودائع: تم احتساب معدل نمو الودائع لقياس حجم الودائع على وفق المعادلة الآتية:

معدل نمو الودائع = السنة الحالية-السنة السابقة / السنة السابقة x 100
تم تحليل نمو الودائع عن طريق المعادلة المذكورة ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (2)، إذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (40.77%) لدى كافة المصارف المبحوثة وكلفة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف تمتلك مصادر تمويل خارجي منخفض قدرها (40.77%) من إجمالي مصادر التمويل التي تمتلكها المصارف المبحوثة. حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر معدل نمو الودائع كما يأتي:

أ- التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (2) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت معدل نمو منخفض حسب المؤشر السنوي وكلفة المصارف، إذ بلغ المؤشر السنوي لأعلى معدل نمو الودائع خلال الأعوام (2005)، (2006)، (2009)، (2008)، وبمعدل (165.58%)، (129.66%)، (77.11%)، (60.97%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وبهذا يمكن القول أن المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات تمكنت من الحصول على مصدر رئيسي- للأموال لاستثماراتها، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الارتفاع إلى قدرة المصارف على جذب ثقة المودعين بالمصارف أو حالات الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي مر بها البلد وزيادة رغبة الأفراد في الادخار أو نتيجة ارتفاع سعر الفائدة على الودائع والإصلاحات النقدية التي تمت بعد عام

(2003) أدت إلى زيادة ثقة الجمهور بالمصارف في تلك الفترة للحلول عام (2014).

وسجلت المصارف المبحوثة نسب أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لمعدل نمو الودائع خلال السنوات (2012)، (2007)، (2010)، (2013)، (2011)، (2016)، (2014)، (2017)، (2015) وبمعدل نمو (32.56%)، (29.18%)، (28.81%)، (26.80%)، (20.25%)، (1.15%)، (11.16%)، (12.68%)، (18.29%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ خلال السنوات (2014)، (2017)، (2015) شاهدة معدل نمو الودائع تراجعاً عكسياً وبمعدل (11.16%)، (12.68%)، (18.29%) على التوالي و انخفاض بشكل واضح في عام (2016) لتصل إلى (1.15%).

وتعود أسباب انخفاض مستوى رصيد الودائع خلال هذه السنوات إلى قيام المودعين بسحب نسب عالية من ودائعهم جراء الأحداث التي مر بها البلد. وبالأخص في العام (2014) نتيجة حرب داعش واستمر تأثيرها للوقت الحالي مما أدى إلى انعدام ثقة الزبائن بالمصارف بشكل عام بالتالي أدى إلى قلة رصيد الودائع لدى المصارف وبالأخص الودائع المستقرة ب- تحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل نمو الودائع والمذكورة في الجدول (2) وعلى المستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع معدل نمو الودائع لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة أعوام الدراسة والبالغ (40.77%) وهي كل من (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف دار السلام للاستثمار)، (مصرف الائتمان العراقي)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف بغداد) وبمعدل نمو (79.30%)، (74.59%)، (56.47)، (48.89%)، (43.47%) حسب ترتيب التنازلي لمعدل

من (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، (مصرف الخليج التجاري)،
(مصرف سومر التجاري)، (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف شرق
الوسط العراقي للاستثمار)، (مصرف بابل) وبمعدل نمو (40.55%)،
(40.16%)، (30.38%)، (13.59%)، (6.611%)، (9.08%)
وعلى التوالي حسب ترتيب التنافس للنسب.

النمو وعلى التوالي، مما يشير هذا إلى أن هذه المصارف قد حققت معدل
نمو للودائع أعلى من باقي المصارف في العينة المبحوثة مما يدل أن هذه
المصارف كانت قادرة على جذب ثقة الزبائن لإيداع ادخاراتهم لديهم بسبب
امتلاك المصارف رأس مال قوي باعتبار أن رأس المال القوي مؤثر على
امتلاك الأموال وحصول المودع على ودائعهم وقت الحاجة.

- انخفاض مؤشر معدل نمو الودائع لباقي المصارف في العينة عن المتوسط
العام لكافة المصارف ولكافة أعوام الدراسة والبالغ (40.77%)، وهي كل

المجدول (2)

معدل نمو الودائع للمصارف عينة البحث للمدة (2005 – 2017)

المصرف السنوات	مصرف الشرق الوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري	المتوسط
2005	106.32	37.14	-53.74	288.06	668.79	40.34	402.24	119.52	47.25	57.87	107.62	165.58
2006	-13.45	38.37	377.64	-52.16	75.08	655.41	-1.55	78.85	4.40	76.34	187.38	129.66
2007	39.15	-36.22	22.21	60.85	-17.23	20.16	5.43	80.58	25.08	24.53	96.48	29.18
2008	29.44	30.49	51.92	71.98	-16.57	55.91	58.21	222.52	76.54	34.05	56.20	60.97
2009	4.97	19.16	669.08	7.43	5.49	-13.56	63.70	11.30	38.41	29.11	13.10	77.11
2010	2.39	16.87	23.58	28.28	93.20	15.14	21.62	56.97	24.47	32.99	1.35	28.81
2011	9.02	34.68	4.47	46.44	-39.29	70.17	-13.09	43.76	18.28	34.16	14.17	20.25
2012	21.91	3.25	-17.60	104.49	35.95	-19.16	49.67	39.98	16.79	102.70	20.21	32.56
2013	-10.38	46.55	41.68	132.71	7.22	-1.99	33.17	-2.04	-12.38	0.28	59.96	26.80
2014	-35.11	-9.37	-46.74	-6.12	-18.07	-16.31	7.00	-4.09	-31.95	28.92	9.13	-11.16
2015	-7.39	1.31	22.96	-20.90	-48.02	-14.45	-39.84	-41.37	-11.28	-32.09	-10.10	-18.29
2016	-23.91	-2.35	-39.22	-39.45	10.64	188.32	-7.73	-8.76	-42.71	-26.58	4.39	1.15
2017	28.61	-3.15	-25.32	14.02	-19.58	-10.28	-13.70	-70.11	-34.91	32.67	-37.78	-12.68
المتوسط	11.66	13.59	79.30	48.89	56.47	74.59	43.47	40.55	9.08	30.38	40.16	40.77

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2017 وكما في الملحق (2).

الموضحة في الجدول (3)، إذ بينت أن هذه النسبة قد بلغت (13.80%)
لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر
الكلي، وتشير هذه النسبة إلى أن المصارف تمتلك موجودات قدرها

3.1.4. تحليل حجم المصرف: تم احتساب معدل نمو حجم المصرف
لقياس حجم المصرف على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل نمو حجم المصرف} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

تم تحليل نمو حجم المصرف عن طريق المعادلة المذكورة ومن واقع
بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج

(13.80%). حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر معدل نمو الودائع كما يأتي:

أ- التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من النتائج في الجدول (3) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت معدل نمو منخفض حسب المؤشر السنوي ولكافة المصارف، إذ بلغ المؤشر السنوي لأعلى معدل نمو حجم المصرف خلال الأعوام (2012)، (2008)، (2006)، (2011)، (2007)، (2010)، (2013)، (2009) ومعدل (36.67%)، (36.14%)، (28.63%)، (28.57%)، (24.10%)، (24.03%)، (23.40%)، (15.38%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وبهذا يمكن القول أن المصارف المبحوثة خلال هذه السنوات تمكنت من الحصول على مصدر رئيسي للأموال لاستثماراتها، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الارتفاع إلى قدرة المصارف على جذب ثقة المودعين بالمصارف أو حالات الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي مر بها البلد وزيادة رغبة الافراد في سداد ما بذمته والاصلاحات النقدية التي تمت بعد عام (2003) أدت إلى زيادة ثقة الجمهور بالمصارف في تلك الفترة بحلول عام (2014).

وسجلت المصارف المبحوثة نسب أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لمعدل نمو الودائع خلال السنوات (2014)، (2005)، (2016)، (2015)، ومعدل نمو (2.58%)، (6.58%-)، (28.81%)، (8.75%-)، (9.13%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ خلال السنوات (2005)، (2016)، (2015) شاهدة معدل نمو حجم المصارف تراجعاً عكسياً ومعدل (6.58%-)، (28.81%)، (8.75%)، (9.13%) على التوالي وانخفضت بشكل واضح في عام (2014) لتصل إلى (2.58%).

ب- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل معدل نمو حجم المصرف والمذكورة في الجدول (3) وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع معدل نمو حجم المصرف لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة أعوام الدراسة والبالغ (13.80%) وهي كل من (مصرف الخليج التجاري)، (مصرف بابل)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، (مصرف شرق الاوسط العراقي للاستثمار) ومعدل نمو (21.29%)، (19.9%)، (19.23)، (18.92%)، (15.67%)، (14.49%) حسب ترتيب التنازلي لمعدل نمو حجم المصرف وعلى التوالي، مما يشير هذا إلى أن هذه المصارف قد حققت معدل نمو حجم المصرف أعلى من باقي المصارف في العينة المبحوثة.

- انخفاض مؤشر معدل نمو حجم المصرف لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام الدراسة والبالغ (13.80%)، وهي كل من (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف سومر التجاري)، (مصرف بغداد)، (مصرف دار السلام للاستثمار)، (مصرف الائتمان العراقي) ومعدل نمو (13.22%)، (13.07%)، (8.78%)، (6.86%)، (0.39%)، (9.08%) وعلى التوالي حسب ترتيب التنازلي للنسب.

الجدول (3)

معدل نمو حجم المصرف للمصارف عينة البحث للمدة (2017 – 2005)

المصرف السنوات	مصرف الشرق الوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الأهل العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري	المتوسط
2005	82.01	6.12	90.54	-48.79	-21.93	13.70	-48.594	-78.63	79.68	-76.80	-69.74	-6.58
2006	-6.29	21.04	-32.82	-31.37	67.12	-31.71	4.124	198.14	7.10	40.66	78.97	28.63
2007	35.87	-21.83	17.48	16.54	0.53	19.41	9.82	79.74	10.19	24.01	73.32	24.10
2008	40.04	20.64	99.54	37.84	-5.94	50.85	49.26	-76.54	48.49	64.19	69.18	36.14
2009	-2.13	21.11	-29.51	33.29	7.68	-10.80	47.76	33.80	37.64	22.51	7.78	15.38
2010	4.05	28.47	17.93	14.36	63.46	13.55	19.80	51.87	19.42	26.27	5.17	24.03
2011	15.15	33.17	26.46	71.69	-25.35	72.24	-8.93	24.73	34.85	40.16	30.15	28.57
2012	22.60	15.43	7.71	82.63	26.47	72.24	48.60	38.45	11.89	60.73	19.97	36.97
2013	-5.47	37.62	6.86	60.85	7.36	-12.96	35.69	20.38	8.07	14.98	83.98	23.40
2014	-11.77	7.31	-20.95	13.55	3.68	3.34	3.55	-5.05	-4.92	35.12	4.48	2.58
2015	-1.16	-1.24	-2.60	-13.02	-1.07	-53.79	-15.21	-14.63	14.96	-12.04	-0.67	-9.13
2016	-6.12	4.74	-9.19	8.04	-17.00	-42.36	-22.53	-2.06	-3.96	-4.72	-1.10	-8.75
2017	21.59	-0.72	-1.60	4.34	-99.91	-4.59	-9.19	-66.49	-4.63	10.90	-24.78	-15.92
المتوسط	14.49	13.22	13.07	19.23	0.39	6.86	8.78	15.67	19.91	18.92	21.29	13.80

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2017 وكما في الملحق (3).

4.1.4. الربحية (معدل العائد على حق الملكية) (RoE): يمكن تحليل

الربحية التي تتمتع بها المصارف التجارية المبحوثة عن طريق مؤشر العائد على حق الملكية التي اعتمدها في البحث الحالي، إذ تم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حق الملكية ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، حيث تم استخلاص النتائج المعروضة في الجدول (4) والتي أشرت إلى أن هذه النسبة قد بلغت (11.54%) لدى كافة المصارف المبحوثة ولكافة سنوات الدراسة وحسب المؤشر الكلي، و تشير النتائج إلى أن المصارف المبحوثة لديها القدرة على تحقيق ربحية قدرها (11.54%) من قيمة حقوق الملكية. حيث كانت نتائج التحليل التفصيلية لهذا المؤشر كما يلي:

أ- التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج التحليل في الجدول (4) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة قد حققت مستويات ربحية منخفضة حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، إذ سجلت المصارف (عينة البحث) في الفترة المبحوثة أعلى معدل للربحية والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2015)، (2005)، (2008)، (2007) وينسب (29.18)، (26.60)، (19.99)، (15.34) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وهذا يشير إلى أن خلال هذه السنوات كانت المصارف قادرة على إدارة استثماراتها بشكل جيد. وكانت هذه السنوات مستقرة نوعاً من الناحية السياسية والاقتصادية ماعدا سنة (2015) التي شهدت فيها عراق حرب داعش، وسجلت المصارف المبحوثة أدنى نسب من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي للربحية من خلال سنوات (2012)، (2009)، (2011)، (2013)، (2010)، (2014)، (2016)، (2017) وينسب (6.42%)، (4.86%)، (2.92%)، (1.22%) حسب الترتيب

التنازلي للنسب، وسجل المؤشر السنوي أدنى مستوى للربحية في عام (2017) والتي بلغت (1.22)، ويمكن أن نرجع سبب ذلك الانخفاض في الربحية خلال تلك السنوات إلى حدوث ارتفاع التضخم وحالات الحرب التي مر بها العراق وهذا ما سببه إلى عدم ثقة الزبائن لايداع ودائعهم بالتالي أدى إلى عدم قدرة المصرف على استثمار الاموال في المشاريع التي تعود لها بالربحية المناسبة .

ب- التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل المالي للربحية والمذكورة في الجدول (4) على مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات التالية:

- ارتفاع مؤشر الربحية لعدد من المصارف عن المتوسط العام لكافة المصارف ولكافة أعوام الدراسة والبالغ (11.54%) وهي كل من (مصرف دار السلام للاستثمار)، (مصرف المتحد للاستثمار)، (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل)، (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار)، (مصرف الائتمان العراقي)، (مصرف بغداد)، (مصرف الخليج التجاري)، وبنسب (27.88%)، (14.33%)، (13.94%)، (13.22%)، (11.74%)، (11.65%)، (11.64%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي. بما يشير هذه النسب إلى أن هذه المصارف قد حققت نسب ربحية أعلى من باقي المصارف في العينة المبحوثة، أي أنها قادرة على استثمار موجوداتها بالشكل التي تعود لها بالربحية المعقولة.

- انخفاض مؤشر الربحية لباقي المصارف في العينة عن المتوسط العام البالغ (11.54%) لكافة المصارف ولكافة أعوام البحث وهي كل من (مصرف الاستثمار العراقي)، (مصرف بابل)، (مصرف الاهلي العراقي)، (مصرف سومر التجاري) وبنسب (9.00%)، (5.16%)، (4.26%)، (3.71%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، ونلاحظ أن أقل نسبة للربحية حققتها مصرف بابل يمكن أن نرجع سبب ذلك إلى تحفظ إدارة المصرف باستثمار اموالها للتحوط الغير المبرر المرتبط بالمخاطرة ويبين الجدول (4) نتائج هذا المؤشر.

الجدول (4)
معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث

المصرف السنوات	المصرف بغداد	مصرف الشرق الوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الأهلي العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف سومر التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاقتصاد للاستثمار والقوئل	مصرف الخليج التجاري	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بابل	المتوسط
2005	3.29	38.14	16.23	5.83	138.38	5.28	17.81	48.70	10.75	2.35	5.79	26.60
2006	14.13	14.41	0.08	-2.82	-29.58	4.48	36.06	32.95	10.11	-23.69	8.52	5.88
2007	25.95	28.65	20.82	5.67	4.74	5.26	24.61	21.41	16.78	3.54	11.36	15.34
2008	22.94	21.85	17.18	10.09	-3.01	20.03	18.47	32.82	36.81	28.73	13.97	19.99
2009	14.47	15.50	7.35	1.13	12.45	7.41	6.78	7.55	13.48	15.19	6.61	9.81
2010	11.51	10.26	10.06	2.16	7.62	0.65	6.98	11.24	0.97	1.69	7.47	6.42
2011	15.01	13.38	8.47	2.37	17.56	0.24	10.35	8.21	9.74	9.83	4.52	9.06
2012	12.11	12.39	1.17	9.97	17.02	0.75	13.07	13.72	20.54	12.74	4.49	10.72
2013	11.01	10.29	14.38	8.23	8.90	0.68	5.85	1.96	15.54	9.77	2.21	8.07
2014	9.50	1.17	10.18	2.64	6.83	0.76	4.63	-1.59	10.41	6.42	2.55	4.86
2015	2.13	1.96	6.22	0.88	6.16	1.37	3.86	2.24	3.05	291.62	1.46	29.18
2016	7.16	4.032	3.51	8.16	0.33	1.14	2.08	0.24	1.85	0.89	2.77	2.92
2017	2.21	-0.22	1.41	1.04	-1.05	0.15	2.13	1.79	1.32	3.37	1.27	1.22
المتوسط	11.65	13.22	9.00	4.26	14.33	3.71	11.74	13.94	11.64	27.88	5.61	11.54

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2005-2017

2.4. الجانب الإحصائي للبحث

1.2.4. توصيف النموذج القياسي: إن مرحلة توصيف النموذج القياسي

تتطلب تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وعليه سيتم التعبير عن هذه المتغيرات التابعة في النموذج وفقاً للمعادلات الآتية:

المتغير المعتمد الربحية المصرفية ويرمز بـ (y)

أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية سيتم التعبير عنها بالآتي:

- حجم الائتمان النقدي يرمز له اختصاراً بالرمز (x1).

- حجم الودائع يرمز له اختصاراً بالرمز (x2).

- حجم المصرف يرمز له اختصاراً بالرمز (x3).

وتمثلت عينة الدراسة بعدد من المصارف التجارية والتي بلغ عددها (11) مصرفاً والتي شكلت نسبة (من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق

العراق للأوراق المالية وقد غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية للفترة (2005-2017) بالاعتماد على البيانات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي والبيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم استبعاد المصارف الإسلامية من عينة البحث بسبب اختلاف عمل المصارف الإسلامية عن التجارية، إذ تم اختيار هذه المصارف للأسباب الآتية:

أ- توافر البيانات الخاصة بها، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث وللفترة (2005) ولغاية (2017).

ب- كونها من أول المصارف التي أسست في العراق أي أقدمها.

ت- من أول المصارف التي أدرجت في السوق.

وتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews10 لغرض معالجة البيانات والتوصل إلى النتائج. ويمكن إعطاء وصف بسيط لتلك المصارف وكما هو موضح في الجدول (5):

المجدول (5)

المصارف عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	1993/7/7	1995/3/18	مساهمة خاصة	BIME
2	مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/13	1995/4/8	مساهمة خاصة	BIBI
3	مصرف المتحد للاستثمار	1994/8/20	2004/7/8	مساهمة خاصة	BUND
4	مصرف الأهلي العراقي	1995/1/2	1996/6/15	مساهمة خاصة	BNOI
5	مصرف الائتماني العراقي	1998/7/25	2000/9/16	مساهمة خاصة	BROA
6	مصرف دار السلام للاستثمار	1998/12/7	2004/11/4	مساهمة خاصة	BDSI
7	مصرف بغداد	1999/2/18	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBOB
8	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999/3/22	2001/11/29	مساهمة خاصة	BEFI
9	مصرف بابل	1999/4/6	2001/11/29	مساهمة خاصة	BBAY
10	مصرف سومر التجاري	1999/8/7	2001/8/20	مساهمة خاصة	BSUC
11	مصرف الخليج التجاري	1999/10/20	2004/7/25	مساهمة خاصة	BGUC

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرات الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي وموقع سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net>.

أعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.0961) فإنه أقل من قيمة (R) والتي بلغت (0.15) كما هو موضح في الجدول رقم (10). ومن ثم لا توجد مشكلة التعدد الخطي كما في الجدول (9).

2.2.4. مشكلة التعدد الخطي: وهي اختبار يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة ووفقاً لاختبار كلاين، فإن الارتباط المتعدد (التعدد الخطي) في حالة غير خطية عندما يكون مربع معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة اصغر من معامل التحديد للأنموذج، وفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطية في الأنموذج (محمد، 2010: 222)، والجدول (6) يوضح هذه الحالة إذ نلاحظ أن أعلى مربع معامل للارتباط في مصفوفة الارتباطات كانت بين حجم الودائع وحجم الائتمان النقدي وبقية (0.31)، ومن ثم فإن مربع

الجدول (6)

العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق مصفوفة الارتباط

المتغيرات المستقلة	حجم الائتمان النقدي	حجم الودائع	حجم المصرف
حجم الائتمان النقدي	1		
حجم الودائع	0.31	1	
حجم المصرف	0.04	0.02	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

3.2.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: تعد دراسة السلاسل

الزمنية غير المستقرة مهمة في تطبيق الاقتصاد القياسي، وذلك

3.2.5

الجدول (7)

ملخص نتائج (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		Y	X1	X2	X3	X
With Constant	t-Statistic	0.0239	0.2068	0.1317	0.2557	0.3821
	Prob.	0.0051	0.1125	0.0006	0.4181	0.0000
		***	n0	***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0240	0.4153	0.0103	0.2270	0.4477
	Prob.	0.0351	0.0392	0.0062	0.6936	0.4104
		**	**	***	n0	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0489	0.1139	0.1154	0.3472	0.2237
	Prob.	0.0339	0.0001	0.0003	0.1518	0.0000
		**	***	***	n0	***
	At First Difference					
		(Y)	(X1)	(X2)	(X3)	(X)
With Constant	t-Statistic	0.0027	0.0127	0.0002	0.0018	0.0187
	Prob.	0.0089	0.0001	0.0012	0.0704	0.0000
		***	***	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0200	0.0442	0.0014	0.0764	0.0717
	Prob.	0.0384	0.0001	0.0138	0.2050	0.0001
		**	***	**	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0002	0.0006	0.0000	0.0001	0.0010
	Prob.	0.0003	0.0001	0.0000	0.0055	0.0001
		***	***	***	***	***
Notes:						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						
Dr. Imadeddin AlMosabbah						
College of Business and Economics						
Qassim University-KSA						

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

واثبات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد اثبت التحليل وجود دليل يشير الى وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث كما أظهرت احصاءات اختبار Pedroni، أي انه من بين (11) اختبارا جزئي هناك (3) اختبارات احتماليتهما اقل من 5%، وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، والتي تثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، ومن ثم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابهاً.

يتضح من خلال الجدول (7) وحسب اختبار (LLC) أن متغيرات البحث تعطي درجة سكون مطابقة في المستوى (Level)، ماعدا متغير (x1) (x3) مستقر عند الفرق الاول.

4.2.4 التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث: بعد أن تم التحقق من اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج الدراسة باستخدام اختبار (LLC) فإن نتائج هذه الاستقرارية تتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الاساسية الداخلة في النموذج. وقد بين الجدول (8) تقدير التكامل المشترك باستخدام اسلوب (Pedroni) لكشف

الجدول (8)

ملخص نتائج التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

Pedroni Residual Cointegration Test			
Series: Y X2 X3 DX4			
Date: 07/23/22 Time: 13:28			
Sample: 2005 2017			
Included observations: 143			
Cross-sections included: 11			
Null Hypothesis: No cointegration			
Trend assumption: No deterministic trend			
User-specified lag length: 1			
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel			
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)			
		Weighted	

		Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic		-1.324984	0.9074	-1.361815	0.9134
Panel rho-Statistic		-1.923603	0.0272	1.005433	0.8427
Panel PP-Statistic		-10.68214	0.0000	-1.396172	0.0813
Panel ADF-Statistic		-0.597607	0.2751	2.323212	0.9899
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)					
		Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic		2.126795	0.9833		
Group PP-Statistic		-3.213192	0.0007		
Group ADF-Statistic		1.233636	0.8913		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

إذ بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوبة (0.3841) وهي قيمة أكبر بكثير عن قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث والبالغة (0.05)، وتكشف لنا قيمة (Pob F) البالغ (0.0000) الى ملائمة النموذج المستخدم، وبين الجدول أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (1.92) وهي قيمة قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

5.2.4 تحليل علاقة التأثير بين متغيرات البحث: بعد التعرف على العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع يتم تقدير المتغيرات باستخدام نماذج Panel الثلاثة، وهي أنموذج الانحدار التجميعي (PRM)، وأنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وأنموذج التأثيرات العشوائية (REM) وكالاتي:

- التأثير على المستوى الكلي: يتبين من النتائج المعروضة في جدول (9) إنه لا يوجد تأثير معنوي لمحددات الربحية في الربحية المصرفية،

الجدول (9)

التأثير الاجمالي المحددات الداخلية الربحية في الربحية المصرفية

Dependent Variable: Y		
Method: Panel Least Squares		
Date: 07/23/22 Time: 13:18		
Sample: 2005 2017		

Periods included: 13				
Cross-sections included: 11				
Total panel (unbalanced) observations: 135				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.001221	0.001397	0.873733	0.3841
C	1.711874	0.117204	14.60596	0.0000
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.930539	R-squared		0.476224
Mean dependent var	1.779190	Adjusted R-squared		0.367694
S.D. dependent var	1.290554	S.E. of regression		1.026218
Akaike info criterion	3.049449	Sum squared resid		116.8968
Schwarz criterion	3.565943	Log likelihood		-181.8378
Hannan-Quinn criter.	3.259338	F-statistic		4.387946
Durbin-Watson stat	1.922394	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

حجم الائتمان النقدي والربحية المصرفية وعلى مستوى مصارف
العينة، إذ كانت قيمة المستوى المعنوي المحسوبة (0.01) وهي
تقل عن المستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05)،
وتبين قيمة (coefficient) الذي بلغ (0.04) إلى أن ارتفاع حجم
الائتمان النقدي بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع الربحية بنسبة
(0.04).

وبوضح الجدول (10) وجود علاقة تأثير معنوي طردي لحجم الودائع
في الربحية المصرفية وعلى مستوى المصارف المبحوثة إذ بلغت قيمة

وبناء على النتائج المذكورة في الجدول (9) يتم رفض الفرضية الرئيسية
التي تنص بوجود تأثير معنوي وطردي لأجمالي محددات الربحية في الربحية
المصرفية.
ويمكن أن يرجع سبب ذلك أن إجمالي المحددات لا تؤثر على الربحية وإنما
كل محدد بشكل مستقل له تأثير أكثر.

– التأثير على المستوى الجزئي: تم احتساب معاملات الانحدار
لمتغيرات محددات الربحية في الربحية المصرفية وبحسب عينة
البحث إذ بينت النتائج أن هناك علاقة تأثير معنوية طردية بين

مستوى المعنوية المحسوبة (0.03) وهي قيمة تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث، والبالغ (0.05)، وتبين قيمة (coefficient) العلاقة الطردية بين المتغيرين إذ إن ارتفاع حجم المصرف بنسبة (1%) تؤدي الى ارتفاع الربحية بنسبة (0.13%).

واشارت قيمة (Prob F) التي بلغ (0.05) إلى ملاءمة النموذج المستخدم، ودلت قيمة (R2) على ان التغير في متغيرات محددات الربحية تفسر - حوالي (15%) من التغير في الربحية المصرفية، ويبين الجدول أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال ما بينه اختبار درين واتسون (D.W) الذي بلغ (2.36) وهي قيمة أكبر من (2) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

الجدول (10)

التأثير لبعض المحددات الداخلية للربحية في الربحية المصرفية

Dependent Variable: Y				
Method: Panel EGLS (Period random effects)				
Date: 07/23/22 Time: 13:25				
Sample (adjusted): 2006 2017				
Periods included: 12				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 132				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	0.046902	0.018107	2.590223	0.0108
X2	0.059858	0.027949	2.141681	0.0343
DX3	0.132859	0.069470	1.912462	0.0582
C	9.732413	2.731680	3.562794	0.0005
Effects Specification				

			S.D.	Rho
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period random			4.863813	0.0354
Idiosyncratic random			25.39333	0.9646
	Weighted Statistics			
Root MSE	23.78742	R-squared		0.159674
Mean dependent var	10.29055	Adjusted R-squared		0.067095
S.D. dependent var	26.04802	S.E. of regression		25.15900
Sum squared resid	74691.08	F-statistic		1.724743
Durbin-Watson stat	2.361514	Prob(F-statistic)		429450.0
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.154740	Mean dependent var		10.29055
Sum squared resid	76957.12	Durbin-Watson stat		2.352716

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

الرئيسية لتمويل عملية منح الائتمان (الودائع، رأس المال، الاحتياطات، والارباح المحتجزة)، بينما بدأ معدل نمو الائتمان بالانخفاض ابتداءً من عام (2015) حيث كانت قيمة سالبة ليصل الى أقل معدل له في عام (2017).

4.5. حققت المصارف المبحوثة أعلى معدل نمو للودائع لديها في عام (2005)، وذلك يرجع الى حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي النسبي التي مر بها البلد مما أدى الى زيادة ثقة المودعين للإيداع في المصارف، وبدأ معدل نمو الودائع بالتراجع العكسي في عام (2014) ليكون قيمة سالبة ويصل الى أدنى مستوى له في عام (2016) وذلك يرجع الى قيام المودعين بسحب وادائعهم جراء أحداث الحرب التي شهدها البلد.

5.5. تبين من تحليل نمو حجم المصارف المبحوثة أن معدل نمو حجم الصرف بلغ ذروته في عام (2012)، وهذا يعود الى الإصلاحات النقدية

وبناء على النتائج المذكورة في الجدول اعلاه سيتم قبول الفرضيات الفرعية الثلاث التي تنص وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من حجم الائتمان النقدي وحجم الودائع وحجم المصرف والربحية المصرفية.

5. الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

1.5. تسعى المصارف التجارية جاهدة لتحقيق أقصى ربحية ممكنة باعتبارها من الأهداف الرئيسية للمصارف التجارية والتي تضمن لها البقاء والاستمرار.

2.5. يعتبر كل من حجم الائتمان النقدي وحجم الودائع وحجم المصرف من المحددات الداخلية الرئيسية التي تؤثر في الربحية المصرفية.

3.5. ان معدل نمو الائتمان النقدي في المصارف المبحوثة قد بلغ أعلى مستوى له في عام (2009) وذلك يرجع الى احتمالية ارتفاع مستويات المصادر

7. المصادر

عام (2015) ليكون قيم سالبة الى عام (2017).

6.5. ان غالبية المصارف المبحوثة قد حققت مستويات ربحية مقبولة ابتداء

من العام (2006) الى (2015) وتراجعت مستويات الربحية بعدها لتصل

الى ادى مستوى لها في عام (2017).

7.5. استنتج من البحث وجود علاقة طردية بين (حجم الائتمان النقدي،

حجم الودائع، وحجم المصرف) والربحية المصرفية إذ أن زيادة هذه المحددات

تؤدي الى زيادة الربحية المصرفية.

6. المقترحات

1.6. ضرورة تنوع الخدمات المقدمة من قبل المصارف التجارية وإيصالها الى

عدد أكبر من الزبائن مع تقديم تسهيلات ائتمانية لجذب فئات المجتمع وكسب

ثقتهم بالنظام المصرفي.

2.6. على المصارف التجارية أن تولي اهتماماً أكبر بالحملات التسويقية

للتعريف بخدماتها للزبائن الحاليين والمحتملين بغرض جذبهم وزيادة إيداعاتهم

لدى المصارف، مما يؤدي الى زيادة ربحية المصارف التجارية.

3.6. جعل زيادة حجم المصرف ونموه والتوسع المدروس والمنسجم بكل

مكوناته كأحد أهم مساعي المصارف التجارية لما له من دور كبير في تعظيم

الربحية المصرفية.

4.6. ينبغي على المصارف التجارية الاستفادة من الودائع لديها عن طريق

توظيفها في مجالات توفر لها معدلات فائدة أكبر من معدلات الفائدة المدفوعة

للمودعين، أي تحقيق الاستخدام الأمثل للأموال المودعة لديها.

5.6. وجوب العمل على إعادة هيكلة المصارف التجارية وكذلك دمج

المصارف الصغيرة للوصول الى وحدات مصرفية كبيرة قادرة على تقديم اشمل

وأكثر تكاملاً وتنوعاً للخدمات المصرفية، مما يؤدي الى تعظيم الربحية وزيادة

المنافسة بين المصارف التجارية.

1.1.7. الوثائق والنشرات الرسمية

1. قانون المصارف العراقي رقم (93)، 2004.

2.1.7. الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أبو زعيتر، باسل جبر حسن، 2006، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف

التجارية العاملة في فلسطين 1997-2004، رسالة ماجستير، كلية

التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

2. العزاوي، هدى، 1997، دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق

خلال المدة 1947-1994، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة

والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.

3. القذافي، محمد الطيب موسى، 2012، محددات الربحية في المصارف

التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة

1995-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة

بنغازي، ليبيا.

4. كوين، عبد الكاظم محسن، 1999، العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع

المصرفية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد،

الجامعة المستنصرية، بغداد.

3.1.7. البحوث العلمية

1. الجزراوي، إبراهيم محمد علي والنعمي، نادية شاكر، 2010، تحليل الائتمان

المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة – دراسة نظرية تطبيقية

في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007، مجلة

الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 83.

2. حمد، خلف محمد وناجي، احمد فريد، 2017، مخاطر السيولة وأثرها على

ربحية المصارف التجارية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في

العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52.

3. الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، 2015، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة

فيها – دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 1.

4. محمد، عمر وهشام، 2010، دور الإصلاحات المالية في تفادي الازمات

الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24.

5. منذر، مرهج وحمودة، عبد الواحد وآخرون، 2014، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات - دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري في اللاذقية، مقال منشور، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 2.
- 4.1.7. الكتب
1. الحسني، فلاح حسين والدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2000، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
2. حسين، جميل، 1996، مدخل اداري ومحاسبي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. حشيش، عادل أحمد، 2004، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للتوزيع، الإسكندرية، مصر.
4. الديلمي، خالد علي، 1998، النقود والمصارف - النظرية النقدية، دار الاليس للطباعة والنشر.
5. الزبيدي، حمزة محمود، 2000، إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. شرف، كمل وأبو عراج، هاشم، 1994، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
8. عبد الحميد، عبد المطلب، 2007، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. عبد السلام، سعيد لفته، 2013، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، دار الذاكرة للطباعة والنشر.
10. عقل، مفلح، 1999، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن.
11. لطرش، الطاهر، 2001، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية.
12. اللوزي، سليمان احمد وزويلف، مهدي حسن والطراونة، مدحت إبراهيم، 1997، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
13. النجفي، حسن، 1982، معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية، الطبعة الأولى، دار واسط للنشر، بغداد.
14. هندي، منير إبراهيم، 1996، إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، المكتب العراقي الحديث، الإسكندرية، مصر.
15. هندي، منير إبراهيم، 2000، إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العراقي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 2.7. المصادر الإنكليزية
- 7.2.1. Journals & Researches
1. Gul, Sehrish & Irshad, Faiza & Zaman, Khalid, 2011, Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, Romanian Economic Journal, Vol. 14, Issue 39.
- 7.2.2. Books
1. Baltagi. Badi, H., 2005, Econometric Analysis of Panel Data, John Wiley & Sons Ltd, 6th Edition, USA.
2. Hempel, George & Simonson, Donald, 1999, Bank Management, John Wiley & Sons Ltd, USA.
3. Jeter, Debra C. & Chaney, Paul K., Advanced Accounting, 5th Edi.

المملق (1)

ملم الايمان النقي للمصارف المبحوثة

المصرف	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري
2004	367232860 00	414700800 00	352050500 0	354751000	897062800 0	124844810 00	173367130 00	137147300 0	114327550 00	547766900 0	3961180 00
2005	265698780 00	535819050 00	242004900 0	358735400 0	285302230 00	147330170 00	684422220 00	121934300 0	284943810 00	167563470 00	8739417 000
2006	218158325 36	455279220 00	218634572 9	723149389 0	240293019 20	193968344 79	485165630 00	137523941 4	275465101 35	150658246 73	1644353 2924
2007	185016176 18	243684010 00	169031413 2	719489500 0	190098582 40	195687812 81285	581013830 00	414678558 7	199301129 32	118579240 79	1576592 8834
2008	165386821 66	130651640 00	122550597 10	104570000 00	509093173 6	106028083 48	473671180 00	243757701 41	890712427 4	165001277 8	2122089 9370
2009	637999041 95	254447880 00	109781540 000	185740550 00	117291377 93	851213075 7	795086000 00	674932827 21	138688319 91	469741590 15	3658553 5538
2010	142631093 952	823266170 00	262085288 000	369734240 00	138477324 53	115830789 16	180800066 000	138088913 582	281415386 92	491821487 95	4587360 3563
2011	190756998 516	126138734 000	286827109 000	515839160 00	101066390 000	203372659 05	149781983 000	150998888 883	698421734 70	755488830 00	8764508 9722
2012	198350141 945	180576422 000	387398560 000	690942920 00	558682149 000	109212884 78	147401038 000	166721763 468	535750548 12	746922820 00	2143440 82121
2013	208867795 736	244163323 000	537829286 000	116288728 637	600088233 000	298012515 39	219169792 000	165669248 237	190502064 618	105472401 000	2865744 11711
2014	187865081 586	165468683 000	429494405 947	165476985 518	622321210 000	128235652 450	228903972 000	152817550 862	174843333 332	143049826 000	2881002 25026
2015	149924808 32	123741613 000	324228812 054	184042463 507	615690773 000	110987778 224	237923157 000	108580441 919	146357623 470	116279253 000	3108687 47242

2875502 17570	108062232 000	138294050 799	137487811 470	195066079 000	448943000 000	293075400 0	124682911 000	272651572 920	103401279 000	113713062 000	2016
2042749 36809	948384070 00	148418000 000	334670000 00	145602262 000	481810000 00	835523300 0	134355735 000	329052958 254	118712027 000	100252000 000	2017

الملحق (2)

حجم الودائع للمصارف المبحوثة

المصرف السنوات	مصرف الشرق الوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري
2004	13403728 9000	62822733 000	73498080 00	73049940 00	22698824 000	19653165 000	49006190 000	100135960 00	233835310 00	483691800 0	9051626000
2005	27654225 1000	86152855 000	34000510 00	28347459 000	17450692 8000	27581633 000	24612733 6000	179091623 57	344324730 00	763595600 0	1879320100 0
2006	23934810 7400	11952218 2000	16239988 336	13562802 206	30553342 0405	20835410 9904	24231715 3000	323395870 83	359471326 75	134650816 29	5400759301 0
2007	33305728 2533	76236508 000	19847357 671	21816120 000	25288547 2970	25035344 5084	25547427 1000	104301684 271	449632231 30	167679317 90	1061160928 13
2008	43110048 3855	99825369 000	30151227 104	37519122 000	21098891 0837	39031689 2029	40417709 5000	116086959 201	793802971 29	224770219 79	1657521117 37
2009	45251534 2363	11895166 6000	23188848 5000	40308484 000	22257804 0793	33740587 7011	66161852 7000	116086959 201	109872220 579	290208939 95	1874695593 69
2010	46332721 0550	13901412 6000	28655630 8000	51706265 000	43001810 7630	38849673 9139	80468837 8000	182217713 963	136761210 843	385956400 63	1900097260 77
2011	50511776 4165	18722511 9000	29937798 2000	75720087 000	26106282 7000	66110752 7641	69936897 1000	261950650 468	161756448 836	517784540 00	2169371951 19
2012	61578421 2672	19330806 5000	24669341 8000	15483751 5000	35491475 7000	53446545 3950	10467190 09000	366676207 471	188920895 932	104957333 000	2607796640 78

4171431227 98	105254247 000	165532372 462	359182042 709	13939584 25000	52383239 2419	38052986 4000	36032879 2951	34951997 7000	28328775 9000	55185618 3588	2013
4552121335 39	135693685 000	112649874 913	344506354 830	14915992 88000	43840153 8157	31174982 7000	33826809 5253	18615622 4510	25673589 7000	35811794 1092	2014
4092206847 88	921538190 00	999435002 82	201990434 225	89731089 8000	37505763 7072	16204318 3000	26756570 0038	22890250 1601	26010989 2000	33166599 4322	2015
4272008443 64	676633550 00	572530531 34	184301267 114	82792600 0000	10813700 0000	17928233 0000	16200100 0000	13912469 6718	25400329 7000	25237872 1000	2016
2658035628 18	897711840 00	372648656 64	550936000 00	71452300 0000	97020200 0000	14417002 4000	18472900 0000	10390370 9809	24600572 4000	32458400 0000	2017

الملحق (3)

حجم الموجودات للمصارف المبحوثة

المصرف السنوات	مصرف الشرق الوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف الأهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف دار السلام للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	مصرف سومر التجاري	مصرف الخليج التجاري
2004	17554147 7000	13058222 5000	20790714 0000	12498961 0000	27394308 0000	32712567 0000	61877903 0000	576855000 000	388852030 00	116683400 000	1511368540 00
2005	31949606 9000	13857795 2000	39614903 0000	64006501 000	21386968 1000	37192621 0000	31809042 9000	123253880 000	698702510 00	270696650 00	4573326600 0
2006	29938563 1368	16773102 2000	26612287 6540	43925751 126	35742345 9169	25398801 9987	33120958 3000	367464423 500	748294219 23	380774327 30	8184707383 1
2007	40678296 8680	13111240 3000	31264157 1100	51192450 000	35932922 3523	30327601 3752	36372458 6000	660482050 600	824557587 10	472199512 35	1418555891 70
2008	56966761 2693	15817171 8000	62382961 2700	70563773 000	33799282 6946	45748988 2738	54291144 0000	154916587 324	122436989 388	775317020 34	2399849912 13
2009	55754002 2098	19155802 5000	43974529 6000	94052910 000	36396116 1693	40809871 4461	80219411 3000	207272798 437	168521549 399	949822003 83	2586500563 26
2010	58012554 3187	24609157 1000	51859970 4000	10755829 0000	59493193 4359	46340620 4247	96106261 0000	314794796 203	201242641 577	119936262 516	2720316327 49
2011	66801728 4736	32771908 4000	65582576 9000	18466451 6000	44412291 9000	79817051 9793	87526733 6000	392633940 436	271377273 068	168098367 000	3540462822 99

4247662975 64	270188999 000	303653144 370	543617157 265	13006549 84000	69475444 1268	56167922 2000	33724854 8000	70640807 1000	37827683 8000	81896958 9919	2012
7814792390 60	310658826 000	328166929 674	654420314 290	17649045 58000	71794722 7433	60299558 3000	54245329 3966	75486489 8000	52059647 2000	77418001 8936	2013
8164786971 99	419761171 000	312027435 860	621400499 817	18275053 25000	63395772 4570	62518705 9000	61593560 3929	59673370 4984	55865517 000	68307638 6655	2014
8109714934 77	369216517 000	358696930 611	530488338 188	15495366 98000	29296302 6279	61851764 5000	53576459 1305	58124359 7209	55173435 1000	67512360 1662	2015
8020220344 19	351772887 000	344488645 055	519549452 563	12004241 17000	16885655 3838	51338299 9000	57884703 3000	52782077 0171	57789024 7000	63383308 4000	2016
6033129897 40	390126454 000	328532782 697	174109800 000	10901526 47000	16110557 9332	48499324 2	60398032 9000	51939608 3598	57370655 6000	77069000 0000	2017